

صراع الإنتخابات الرئاسية يبدأ في موريتانيا

سكينة اصنيب

موقع ايلاف

2007-01-26



مرشحون للرئاسة

ضمت اللائحة النهائية للمتقدمين للانتخابات الرئاسية بموريتانيا 13 مستقلا و 8 من قادة الأحزاب السياسية، ومن أبرز المرشحين أحمد ولد داداه رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية، ويملك ولد داداه شعبية واسعة خصوصا في أوساط الشباب بعد معارضته الشديدة لنظام ولد الطابع والتي أدخلته السجن في مناسبات مختلفة، وسيستغل ولد داداه تاريخه الحافل بالإنجازات لاستمالة الناخبين وهو أكثر ما يميزه عن غيره من المرشحين الذين لا يملك أغلبهم تاريخا سياسيا ولم يسبق لأغلبهم

الوقوف في وجه النظام السابق.

ومن فئة المستقلين يحتل الوزير السابق سيدي ولد الشيخ عبد الله المرتبة الأولى بعد أن حظي بدعم أقطاب النظام السابق إضافة إلى عدة شخصيات سياسية وقبلية، ورغم أن سجله خال من الإنجازات السياسية فإن المراقبين يؤكدون أن ولد الشيخ عبد الله يحظى بدعم كبير من المجلس العسكري وأنه سيحقق مفاجأة كبيرة في الانتخابات القادمة.

مرشح آخر لا يقل قوة عن ولد داداه من حيث معارضته الشديدة لولد الطابع إنه زعيم حزب التحالف الشعبي التقدمي مسعود ولد بلخير الذي يمثل شريحة هامة في موريتانيا عانت الاضطهاد والظلم في عهود سابقة، وهي شريحة العبيد التي ينظر أفرادها إلى ولد بلخير على أنه الزعيم والقائد والمخلص. مفاجأة أخرى فجرها الرئيس الأسبق محمد خونا ولد هيداله بعد اعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية، مطالباً الناخبين منحه ثقتهم لفترة رئاسية قال إنه يريد لها "غير قابلة للتجديد"، مؤكداً أن دافع ترشحه هو "التماشي مع التوجه الذي تم رسمه خلال الفترة الانتقالية والاستجابة لنداء الضمير والنزول عند رغبة عدد كبير من المواطنين".

وجاء ترشح معارض آخر هو محمد ولد مولود رئيس حزب اتحاد قوى التقدم ليزيد من حدة المنافسة بين أقطاب المعارضة وائتلافها الذي فشل في اختيار مرشح موحد للانتخابات الرئاسية، وفي المقابل تزايد عدد المرشحين المستقلين ولعل أبرزهم الزين ولد زيدان محافظ البنك المركزي الموريتاني الذي أعرب عن تأييده الإبقاء على العلاقات مع إسرائيل شريطة أن تكون في خدمة المصالح العربية عموماً والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

وترشح من المعارضة أيضاً صالح ولد حننا، ومحمد ولد شيخنا، وأشباه ولد الشيخ ماء العينين، ومن المستقلين وزير الخارجية السابق دحان ولد أحمد محمود.

وستجرى الانتخابات الرئاسية في 11 مارس (آذار) القادم وفي حالة شوط ثان سيجرى في 25 من نفس الشهر، وستفتتح الحملة الخاصة بهذا الانتخاب يوم الجمعة 23 فبراير (شباط) القادم وتختتم يوم الجمعة 9 مارس (آذار)، وستتم بإشراف ومراقبة ومتابعة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتعتبر هذه الانتخابات التي تعهد أعضاء المجلس العسكري الحاكم وأعضاء الحكومة الانتقالية بعدم الترشح فيها، المحطة الأخيرة والأهم في المسلسل الديمقراطي

الانتقالي الذي وضعه المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية بعد الاطاحة بالرئيس السابق معاوية ولد سيد أحمد الطايع في 3 أغسطس (آب) 2005. وينص الدستور الموريتاني الذي عدل في 25 يونيو (حزيران) الماضي على أن الحد الأقصى لتولي الرئاسة هو فترتان فقط تمتد كل منهما خمسة أعوام، بعدما كانت مدة الفترة ست سنوات وعددها غير محدد. ويحظر الدستور تغيير هذه الفقرة ويلزم الرئيس المنتخب أداء اليمين وعدم تغييرها.

ويمنح الدستور صلاحيات واسعة بينها تعيين رئيس الوزراء، لكنه يمنح البرلمان أيضا حق التصويت على إقالة الحكومة أو حجب الثقة عنها. وتعتبر موريتانيا الدولة العربية الوحيدة التي تحد من فترات حكم الرئيس.

ورغم أن شهرا كاملا يفصلنا عن الحملة الرئاسية فقد بدأ التنافس بين المرشحين وتباينت برامجهم وأفكارهم ن لاستمالة الناخبين فبينما أكد بعضهم عزمه على القضاء على الفقر والأمية والبطالة وتعزيز الإصلاحات التي بدأها المجلس العسكري وجد آخرون في العلاقات مع اسرائيل ورقة رابحة لاستمالة الناخبين متعهدين بقطعها في حالة الفوز بالانتخابات، واستغل أحد مرشحين التطبيع الموريتاني الاسرائيلي لكسب ود المجلس العسكري وطمأنة الشركاء الأجانب عبر التأكيد على بقاء هذه العلاقات خدمة لمصالح الشعب الموريتاني.

ويبدو أن ورقة العلاقات مع اسرائيل هي المسيطرة والمتفوقة على أوراق أخرى مر عليها المرشحون مرور الكرام، فلم تحظى الأوضاع المعيشية والفساد المستشري وسوء التسيير ومخلفات العبودية وتنامي القبلية والعشائرية بنصيب كبير من اهتمامات المرشحين، وهي مشاكل جعلت ثلاثة ملايين نسمة وهو تعداد السكان في موريتانيا يرزحون تحت وطأة الفقر والبطالة والأمية رغم أن خيارات بلادهم كثيرة ومتنوعة.

ولا يزال المجلس العسكري الذي قاد انقلابا على ولد الطايع في 3 أغسطس (آب) 2005 يؤكد أنه يقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين، بينما تؤكد الأحزاب أن أعضاء من المجلس يدعمون مرشحين مستقلين ماليا ومعنويا، ويرى المراقبون أن دافع المجلس العسكري لتشجيع المرشحين المستقلين خشيته من عودة الحزب الجمهوري الحاكم سابقا والذي يتفوق على باقي الأحزاب بامتلاكه أموالا طائلة، أو من فوز زعيم معارض أعطى وعوده للناخبين بفتح ملفات خاصة بتسيير المال العام والفساد، أو قطع العلاقات مع اسرائيل.

ويخشى المرشحون أن يتكرر الأمر في الانتخابات الرئاسية فتدعم الحكومة الانتقالية

أحد المرشحين المستقلين على حساب مرشحي الأحزاب السياسية والمعارضة منها على وجه الخصوص، والتي تعتبر هذه الانتخابات امتحانا حقيقيا لتاريخها ووزنها في الساحة السياسية بعد غياب ولد الطابع الذي ظلت لعقود من الزمن تتهمه بتزوير الانتخابات.

وسيتم اجراء انتخابات رئاسية في 11 مارس (آذار) القادم، وفقا لبرنامج المسلسل الانتقالي الذي أقره المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية (مجلس الضباط الذين قادوا الانقلاب في 3 أغسطس) بتشاور مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بعد أن نظم استفتاء عاما حول الدستور في 25 يونيو (حزيران) الماضي، وانتخابات بلدية وتشريعية في 19 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، وانتخابات مجلس الشيوخ في 21 يناير (كانون الثاني) 2007.